

مقدمات الغزو والدروس المستفادة

نحو تأسيس قانوني وسياسي لوجود القوات الأجنبية

في العراق ورحيلها

بقلم / محمود جابر *

تقديم

خمس سنوات مرت على الغزو الأمريكي للعراق / سقوط السلطة الغاشمة ، خمس سنوات تجرع فيها وقبلها الشعب العراقي كل صنوف العذاب وألوانه ، هذا الشعب العظيم بساسته وعلمائه ورجال دينه بمفكره ومناضليه هم اليوم أمام استحقاقات كبرى ، هذه الاستحقاقات تتمثل في اجراج المحتل (قوات التحالف) ، أو تحديد دورها ووجودها في العراق وإنهاء حالة الوصية الأممية عليه لان هذه الحالة جرح لمثلها القطر صاحب الحضارة العريقة والتاريخ المجيد .. الجميع مطالبون أن يجتهدوا ويتعاونوا من اجل تنظيم الوجود الاجنبي على الأرض العراقية العزيزة دون أن يكون هنا انتقاص لسيادتهم أو كرامتهم ، دون أن يدخل الشعب وطوائفه في احتراب جديد تكون سببه هذه القوات أو توزيع السلطة بين الطوائف والأعراق والمركب العام لهذا الشعب .

وإذا كانت أزمة العراق لم تنبع من العراق ذاته ولكن اشترك فيها دول الجوار ودول من خارج الإقليم . وإذا كانت هذه الأزمة هي واحدة من الأزمات المركبة والبالغة التعقيد ، وجه منها هي عدم تمكن السلطات السابقة من صهر مكونات الشعب العراقي لتكوين لحمة وطنية واحدة، وواحدة أخرى هي في المكون الفكري القومي الذي لم يستطع حتى الآن من أن ينجز الوحدة العربية (المصير المشترك والهم المشترك) ، وأخرى تالية هي أن دول الجوار كانت هي الأخرى أداة في إفساد العراق وعدم حمايته .

نحن الآن أمام مرحلة مفصلية بكل ما تعنى الكلمة من معنى يجب أن يتضافر الجميع من اجل تحديد وجدولة الوجود الاجنبي على الأرض العراقية وهذه العملية دقيقة للغاية يجب أن نتعامل معها بحرفية السياسي ومهارة القانوني وان نأخذ نبض الشارع العام دون أن ننقص من حقوقنا وكرامتنا ودون أن يتهم بعضنا البعض بالخيانة أو الكفر .

من هنا ومن خلال هذا البحث نحن نضع تصورا حول مقدمات الغزو والمؤامرة الأمريكية والغربية على بلادنا ، دون أن يدعونا هذا إلى البكاء على اللبن المسكوب ، وماهى العيوب التي أدت إلى هذه النتيجة ، لعله يكون درس لنا وهذا هو محورنا الأول.. وكيف الخروج منه إقليميا وقطريا على المستوى الفكري والسياسي . وكان هذا المحور الثاني ، واستعرضنا في المحور الأخير تجارب الدول التي مرت بها حالات مشابهه وكيف خرجت منها أو غرقت فيها ووضعنا تصورات للعديد من أصحاب وجهات النظر في الوجود الاجنبى في العراق واستخلصنا نتائج كل هذه التجارب ووضعنا عسى أن نقدم للمفاوض والسياسي العراقي رؤية حول الأمر برمته وكل آماننا أن تصل العراق يوم إلى شاطئ الآمان والسلامة ، والحمد لله في الأولى والآخرة

المحور الأول : قراءة في مقدمات الغزو ونتائجه

لا يمكن فهم حقيقة ومغزى الأحداث التاريخية الكبرى ، إلا بعد فترة من الزمن ، أي حالما تهدأ العاصفة وتبدأ معالم أو البراعم الناشئة بينهما . وفي كل الأحوال لا يمكن لهذه الصيغة الأدبية أن تفصح أكثر مما كشفت عنه الأحداث المتعلقة بالغزو الامريكى للعراق والنتائج المترتبة عليه في مختلف الميادين والمجالات والمستويات والأطر .

هذه الأيام الذكرى السنوية الخامسة للغزو العسكري الانجلو أمريكي للعراق واحتلاله . ومعطيات أحداث السنوات الخمس المخضبة بدماء ومعاناة الشعب العراقي ضحية الاحتلال الأمريكي الهجمي تعكس حقيقة أن ما يجري إعداده في دهااليز " البيت الأبيض " الأمريكي يناقض تماما الدوافع والأهداف التي أعلنتها في حينه إدارة بوش - تشيني - رامسفيلد ، لتبرير الحرب العدوانية. فقد ادعت بشكل تضليلي أن دوافع وأهداف شن الحرب على العراق تتلخص في أمرين أساسيين مترابطين عضويًا، الأول: ضمان الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان للشعب العراقي وذلك من خلال الإطاحة بالنظام الدكتاتور (صدام حسين). والثاني: تخليص بلدان الجوار (بلدان الخليج العربي /الفارسي)، ومنطقة الشرق الأوسط من الخطر الذي يهدد أمنها واستقرارها بفعل أسلحة الدمار الشامل الذرية والكيميائية الموجودة لدى نظام صدام حسين (!!).

فسقوط "العالم القديم"، بانهيار الاتحاد السوفييتي والأنظمة الاشتراكية في أوروبا الشرقية، أوجد بشكل مؤقت عالما أحادي القطبية - الولايات المتحدة الأمريكية بجبروتها الاقتصادي والعسكري. وقد استغللت قوى اليمين المحافظ في الولايات المتحدة الأمريكية هذا الخل

الحاصل في ميزان القوى عالميا والتفجيرات الإرهابية في نيويورك وواشنطن في سبتمبر /أيلول 2001 للشروع في تنفيذ استراتيجيتها المبيتة كونيا. فتحت ستار "الحرب الكونية ضد الإرهاب" أعطت إدارة اليمين المحافظ في "البيت الأبيض" لنفسها صلاحية القيام بدور الشرطي العالمي لمعاقبة وتأديب كل من تسول له نفسه الوقوف في وجه السياسة الأمريكية أو تهديد مصالحها. ولتبرير وشرعنة القيام بدور الشرطي العالمي بعيدا عن الالتزام بمبادئ وقوانين الشرعية الدولية لجأت إدارة بوش إلى إخفاء وجه استراتيجيتها الكونية بمجموعة من العناوين التضليلية مثل (الدفاع عن حرية وحقوق الإنسان والدفاع عن حرية وسيادة الشعوب) ، فالقاعدة النظرية للاستراتيجية الجديدة التي مارستها إدارة بوش واليمين المحافظ انطلقت من أن مساحة "الأمن القومي الأمريكي" تشمل كل العالم، كل بقعة أو منطقة أو بلد من بقاع ومناطق وبلدان العالم، وحسب هذا التقييم النظري فإن أي نظام أو أي قوة في أي مكان من أمكنة العالم تناهض سياسة الهيمنة والعردة الإمبريالية الأمريكية تعتبر في نظر إدارة بوش خطرا يهدد الأمن القومي الأمريكي ولا مفر من إزالة هذا الخطر. وهذا أعطى عمليا الضوء الأخضر لإدارة بوش لممارسة عولمة إرهاب الدولة الأمريكية المنظم وشن الحروب العدوانية. و"لحماية" الأمن القومي وتبرير العدوان لجأت إلى استخدام الآلية أو الوسيلة النظرية الثانية في استراتيجية اليمين المحافظ وهي شن الحروب الاستباقية أو الحروب الوقائية، أي انه يكفي الادعاء بان نظاما ما لديه نوايا معادية للأمريكان أو يؤوي "منظمات إرهابية" أو يحتمل أن يهدد أمن بلدان جواره أو مصالح أمريكية يكفي ذلك لشن حرب عدوانية عليه دون معايير لان الإدارة الأمريكية هنا هي الخصم والحكم والقاضي والجلاد ، وفي انطلاقتها العدوانية اعتمدت إدارة بوش على اختيار الحلقات الضعيفة لتجسيد استراتيجيتها للهيمنة، فبعد أفغانستان والإطاحة بنظام الطالبان التي صنعتها هي، توجهت جحافل الغزو والعدوان الأمريكية إلى بلاد الرافدين مستغلة دكتاتورية نظام صدام حسين وعزلته في المنطقة لتبرير وإعطاء المصادقية لحربها التدميرية الاستراتيجية العدوانية في مارس / آذار 2003 من أجل احتلال العراق. فالهدف الاستراتيجي للإمبريالية الأمريكية لم يكن أبدا، كما ادعت إدارة بوش وخدامها، ضمان الحرية لشعب العراق، فمعطيات خمس سنوات تعكس أحداثها حقيقة أن نكبة الشعب العراقي تحت نير الاحتلال الأمريكي وحلفائه ودواجه من العراقيين اشد وطأة وأكثر مأساوية من كل ما حدث في التاريخ. فالمعطيات المأساوية تشير إلى أن الغزو الأمريكي للعراق خلق اكبر كارثة إنسانية في العالم الحديث، ووفق هذه المعطيات فقد قتل في ظل الاحتلال الانجلو أمريكي أكثر من مليون عراقي وأكثر من مليوني جريح ومشوه وحوالي أربعة ملايين لاجئ عراقي في داخل وخارج

العراق يفتشون عن مكان آمن هربا من شبح الموت والقتل. هذا إضافة إلى جرائم التعذيب السادية التي يرتكبها المحتل الأمريكي في أبو غريب وغيره! فعن أي حرية وحق للإنسان يتشدق النظام الأمريكي الذي يدوس على أبسط حقوق الإنسان وحقه في الحرية والسيادة الوطنية(!!).

إن أكبر جريمة ارتكبتها ويرتكبها الاحتلال الأمريكي بحق الشعب العراقي العظيم، هو لجوؤه إلى مصادرة ودفن الهوية الوطنية لهذا الشعب ومحاولة خصخصة الوحدة الإقليمية لدولة العراق إلى دويلات هشة وذلك من خلال إشعال نيران الصراع الاثني والطائفي وتأجيج حدة التعصب الطائفي إلى درجة تفجير حرب أهلية بين السنة والشيعة، بين العرب والأكراد وغير ذلك والتي لا يستفيد من ورائها سوى المحتل.

لقد اثبت تطور الصراع في العراق انه لا يمكن التعايش مع وجود احتلال غاشم هدفه الاستراتيجي نهب نبط العراق وخيراتة الوطنية وامتهان كرامة الشعب العراقي وسيادته الوطنية. فالاحتلال ولد المقاومة العراقية بمختلف أشكالها المسلحة والسلمية، وتحول العراق إلى جهنم تحرق نيرانها المحتلين والى مقبرة للغزاة. فحسب إحصائيات وزارة الحرب الأمريكية قارب عدد من قتل من قواتها الغازية في العراق الأربعة آلاف جندي وقائد عسكري إضافة إلى عشرات ألوف الجرحى. هذا إضافة إلى التكلفة المادية الهائلة التي تحرق المليارات من الدولارات شهريا في آتون الحرب الاحتلالية في العراق، فالحرب في أفغانستان والعراق كلفت حسب الإحصائيات شبه الرسمية و الخزانة الأمريكية أكثر من أربعة تريليونات من الدولارات، ومواصلة احتلال العراق يكلف الخزينة الأمريكية شهريا أكثر من 12 مليار دولار. وتحاول إدارة بوش إجهاض المقاومة العراقية من خلال زرع وتأجيج الفتنة الطائفية بين فصائلها والصراع فيما بينها، خاصة بين السنة والشيعة، وحتى بين فصائل الشيعة وداخل كل فصيل مقاومة. ولكن رغم كل ذلك فالحقيقة الساطعة أن الاحتلال الأمريكي للعراق في وضع مأزوم، فقد فشل في ضمان الأمن والاستقرار، وتأجيجه "للفوضى الايجابية" من خلال تأجيج الصراع الطائفي لم يعزز حالة الأمن للوجود الاحتلالي، ولهذا يلجأ المحتل الأمريكي إلى إيجاد لغة تفاهم ومصالح مشتركة مع النظام الإيراني بهدف ضمان أمنه في العراق يخدم مصالح الطرفين.

كما أن الحقيقة الساطعة تؤكد انه تتسع الدوائر المطالبة بإنهاء الاحتلال الأمريكي للعراق، تتسع دوائر المقاومة العراقية وبين أوساط الرأي العام العالمي وداخل الولايات المتحدة الأمريكية نفسها. والعديد من الدلائل والمؤشرات تشير ليس فقط أن العراق مقبرة للغزاة وان النصر سيكون حليف شعب العراق وتطلعاته للتحرر والاستقلال والسيادة الوطنية، بل

كذلك سيكون احتلال العراق مقبرة لنظام اليمين المحافظ ولسقوط الحزب الجمهوري في الانتخابات الرئاسية التي ستجري في نوفمبر/ تشرين الثاني 2008.

ولمواجهة فشل الذريع في العراق، مواجهة الضغوطات المتعددة لإنهاء احتلال العراق وضمان سيادة واستقلال العراق، تحاول إدارة بوش واليمين المحافظ خلق أوضاع في العراق تضمن المصالح الاستعمارية الأمريكية الاستراتيجية والاقتصادية، حتى بعد التوصل إلى اتفاق بإعلان إنهاء الاحتلال رسمياً.

ففي 11 مارس/ آذار الحالي وعشية الذكرى السنوية الخامسة لاحتلال العراق، بدأت في بغداد محادثات بين الحكومة العراقية والولايات المتحدة الأمريكية حول اتفاقية تحدد شكل ما يسمى "التعاون المستقبلي بين البلدين". وحسب بيان أصدرته وزارة الخارجية للحكومة العراقية في بغداد جاء "إن بغداد وواشنطن بدأت محادثات بينهما للتوصل إلى اتفاق لتنظيم العلاقة بين الدولتين الصديقتين على أسس سليمة بعد انتهاء فترة تطبيق قرار مجلس الأمن الدولي نهاية العام الحالي وخروج العراق من أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة".

فقرار مجلس الأمن حسب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة شرعن عملياً الاحتلال الأمريكي وشرعن الوصاية الأجنبية على العراق حتى نهاية العام 2008 الجاري، والرئيس بوش رفض اقتراحاً في الكونغرس ولجأ إلى استعمال حق الفيتو لمنع اتخاذ قرار بجدولة عملية انسحاب القوات الأمريكية المحتلة من العراق. ويرأى أن المحادثات الجارية بين الوفد الأمريكي و الوفد العراقي يدور حول بقاء الهيمنة الأمريكية في العراق حتى بعد جدولة انسحاب الغزاة من العراق، يدور حول زرع العراق بقواعد عسكرية أمريكية، احتكار أمريكي في تسليح جيش عراقي مدجن أمريكياً، ضمان حماية المصالح الاحتكارية الأمريكية بوش يواجه مأزقاً قانونياً آخر.. صحيح انه ليس نتيجة مباشرة لأحداث البصرة، لكنه أحد المآزق المترتبة على الوجود الأمريكي بالعراق وارتباك خطط الخروج منه، فالغطاء الأممي الممنوح لعمل قوات التحالف بالعراق ينتهي بنهاية العام الحالي.. أي انه بدءاً من أول يناير 2009 ستنتهي صلاحية قرار الأمم المتحدة الذي ينظم عمل تلك القوات بالعراق ويمنحها شرعية للبقاء فيه، وما لم يتم تجديد هذا القرار يصبح الوجود العسكري الأجنبي بالعراق غير شرعي.. وكانت الإدارة الأمريكية قد صرحت بأنها لن تسعى لتجديد القرار الأممي.

الشعب العراقي هو الضحية الأولى لهذا الوضع المأساوي، وسيصبح مطالباً هو وحكومته الوطنية بتوفير الأمن للاستغناء عن الوجود الأجنبي، ثم المطالبة بخروج القوات الأجنبية والتخلص منها بشكل قانوني دون أن تصبح العراق ولاية أمريكية أو بلداً تحت الأسر .

وستبقي العقدة في قوات المرتزقة أو شركة الأمن الخاصة بلاك ووتر التي لم يولد بعد من

يستطيع أن يأمرها بالخروج!

المحور الثاني: العوامل التي أدت إلى الغزو إقليميا وأهم الدروس المستفادة

الغزو الأمريكي للعراق فعلا "تاريخيا" ، ونحن أمام الذكرى الخامسة لهذا الغزو وضع وسوف يضع الكثير من القضايا النظرية والسياسية على جدول الأعمال أمام العالم العربي لعقود قادمة ، فالغزو الأمريكي للعراق لم يكن قضية داخلية للعراق فحسب . بل جسد في ذاته دراما العالم العربي المعاصر. بمعنى مهمة الابتداء من "الصفرة" بعد قرن من النضال الوطني والقومي. وبغض النظر عن الغطاء الذي جرى تحته هذا الغزو والنتائج المترتبة عليه، فإن مما لا شك فيه هو طبيعة الأزمة الشديدة التي لفت العراق (والعالم العربي) ومهدت لإمكانية الغزو والاحتلال وشرعنة بداياته الأولى (ما قبل الغزو) ومساعدته لاحقا من قبل اغلب الدول العربية والسكوت عليه لاحقا والاحتجاج "الخجول" عليه في مجال الدعاية والإعلام. وهي ظواهر تشير بمجموعها إلى أزمة العالم العربي المعاصر وانحطاطه المادي والمعنوي. وهو انحطاط متنوع المستويات والأحجام. لكنه يشير عموما إلى وجود خلل جوهري في مختلف المستويات، سوف أركز على ثلاث منها وهي الفكري والقومي والسياسي.

ففي المستوى الفكري، فقد كشف الغزو الأمريكي للعراق عن ثلاث مظاهر كبرى لطبيعة الخلل الفكري ، بمعنى نماذج الكبرى التي كانت ما تزال تفعل باتجاه نخر الدولة العربية والمجتمع والثقافة ومن ثم إضعاف مناعتهم الذاتية. وبالتالي تحويل البلدان العربية إلى فريسة سهلة. وهي حالة لا تخص العالم العربي بقدر ما تخص كل منطقة وبلد. إلا أن خصوصيتها في العالم العربي برزت بصورة نموذجية في العراق والغزو الأمريكي له. ولعل أهم هذه المظاهر الكبرى هي أولا استفحال مختلف أشكال الرؤية اللاعقلانية والأصولية المتخلفة في الدفاع عن الفكرة القومية والوطنية. فقد دمرت الصدامية كل أشكال الرؤية العقلانية في بناء الدولة والمجتمع والثقافة والعلاقة بالطبيعة والإنسان والثروة. أما النتيجة فهي الاغتراب الشامل والتام والمطلق بين السلطة والمجتمع.

أما الخلل الثاني فيقوم في تصدع الفكرة القومية والوطنية واحترابها. وذلك لان تجربة العراق (وليس العراق فقط) تشير بوضوح إلى أن غياب العقلانية السياسية وسيادة مختلف أشكال اللاعقلانية تؤدي بالضرورة إلى إفراغ الفكرة القومية والوطنية من مضمونها الاجتماعي والإنساني. وتحولها بالتالي إلى كرات لا يجمعها شئ سوى قدرتها على التدرج بين سيقان من هو أكثر قدرة على الجري والمهارة! وفيما لو وضعنا هذه الصيغة الأدبية

بمعايير الرؤية السياسية فإننا نتوصل إلى واقع أقول الفكرة القومية التوتاليتارية وهزالة خطابها العام والخاص. وقد تكون هذه الحصيلة هي الأكثر إثارة فيما يتعلق بالجانب السياسي للفكرة القومية، أي سقوط نموذجها التوتاليتاري (الراديكالي).

فقد كشفت أحداث غزو العراق والنتائج المترتبة عليه في المستوى القومي على جملة النواقص الكبرى، التي كانت وما تزال تشكل أحد المصادر الكبرى لاستمرار الانحطاط المادي والمعنوي، ومن ثم إمكانية "الغزو الخارجي".

ومن بين أهم هذه النواقص انعدام أو فقدان الوحدة الداخلية بين دول العالم العربي. وهو مؤشر يكشف عن طبيعة الخلل ولحد ما الزيف فيما يسمى بالتنسيق العربي وتوحيد جهوده المشتركة. وقد وجد ذلك انعكاسه في النقص الثاني المتم له ألا وهو انعدام التنسيق الإيجابي الفعال بين دول العالم العربي بصدده مواجهة الأخطار أو التحديات الخارجية. بمعنى اضمحلال الحس المشترك والمصالح الجوهرية المشتركة. وهي نتيجة وجدت انعكاسها العملي في ضعف جامعة الدولة العربية وفقدان آلية تنسيقها العملي لسياسات الدول العربية بالمعنى الاستراتيجي والتكتيكي. وإذا أخذنا بنظر الاعتبار أن جامعة الدول هي إحدى أقدم المنظمات الدولية الكبرى في العالم المعاصر، من هنا يتضح حجم الفضيحة القائمة في شلها التاريخي وها مشيتها بالمعنى القومي والسياسي. وهي نتيجة ترتبط بدورها بالخلل القائم في تباين واختلاف وتضاد الرؤية السياسية للدول العربية بصدده "القضايا القومية الكبرى". وهو اختلاف وتباين وتضاد يعبر عن تنوع أنظمتها السياسية وتاريخ تطورها المعاصر، لكنه يشير بالمعنى القومي إلى أنها جميعاً لم ترتق إلى مصاف الفكرة القومية العربية. وهو ضعف وجد انعكاسه في كافة المستويات (الحكومية والاجتماعية). مما يعني استفحال وتنامي التجزئة العربية على مستوى الواقع والفكر والنفسية. ومن ثم تصاعد أولوية القطري على العربي العام. وإذا كان لهذه الظاهرة، بوصفها إحدى النتائج المترتبة على ضعف العالم العربي وعدم قدرته بعد على حل إشكالية الوحدة العربية بأي شكل كان من أشكالها، بما في ذلك أكثرها تدنياً وبدائيةً، فإن غزو العراق قد عمق هذا الخلل، أو كشف عن أبعاده السحيقة من خلال ظهور تضاد القطري والقومي في اغلب الجوانب. أما النتيجة الطبيعية لهذا الخلل فهو ظهور ضعف أو انعدام "النظام العربي" إلى السطح بوصفه واقعا وليس فرضية أو مؤامرة خارجية وما شابه ذلك. وإذا كان من الممكن الحديث عن "نظام عربي" فهو مجرد دعوى فردية أو جزئية أو دعائية أو قطرية بحتة. غير أن أحداث العراق والغزو الأمريكي له كشف عن تهروء هذا "النظام" على المستوى القومي. ومن ثم بين بصورة لا تقبل الجدل عن انعدام أية رؤية استراتيجية علمية عربية فيما يتعلق بأولويات

العلاقات الدولية (الخارجية).

أين العرب مما يجري في العالم، مما يجري حولهم، مما يجري في عقر دارهم؟ ما يشهده الوطن العربي، أو المنطقة العربية، أو ما يسمونه "الشرق الأوسط" الكبير، لعب على المكشوف بأمعاء المنطقة، لهدفين أساسيين، تثبيت الاحتلال الصهيوني في فلسطين من جهة، وتثبيت أقدام الاستعمار الجديد من خلال احتلال العراق وتدميره وتفتيته من جهة ثانية، وبالتالي استخدام الاحتلالين منصة لتغيير وجه المنطقة وتدمير قدراتها وسلب ثروتها.

كل شيء معلن، والمستعمر والمحتل لا يخفيان شيئاً، خصوصاً بعدما ثبت لديهما، باللموس وحسب التجارب السابقة، أن ثمة من يتغاضى عن احتلال ستين عاماً لفلسطين، وعن احتلال خمسة أعوام للعراق، وعن رياح الفتن والفضوى تعصف بالدول العربية فرادى، من مشرق الوطن العربي إلى مغربه، ولا من يسأل، لكان ما تشهده هذه الدولة العربية أو تلك حدث يقع في المريخ وليس في أحضان العرب.

العالم يتغير والبيئة الدولية تتغير، والعرب أيضاً يتغيرون ولكن نحو الأسوأ، أولاً بفعل أيديهم، وتالياً بفعل المؤامرات التي تحاك وتنفذ ضدهم، لأنهم تخلوا عن الرابط القومي وأداروا الظهر لأعدائهم الذين يصوبون عليهم من كل جانب، فيما هم لاهون في حشد الإمكانيات والقدرات للكيد لبعضهم بعضاً والطعن ببعضهم بعضاً، والتشفي ببعضهم بعضاً. صار الحديث عن الوحدة والتضامن والجامع القومي ومواجهة العدو المشترك وحفظ الوجود، حاضراً ومستقبلاً، صنفاً من الشتائم في نظر الكثيرين. وبلغ السوء مبلغه بأن صارت كوندوليزا رايس أو حتى تسيبي ليفني، من أسف، تقف في ديار العرب لتحدد لهم من هو العدو ومن هو الصديق، ما هو الخير وما هو الشر، فيما العراقيون يذبحون يومياً، والفلسطينيون يذبحون يومياً، ويتم تحضير عرب آخرين، في هذا البلد العربي أو ذاك، لسوقه إلى الذبح، مباشرة أو بأيدي أبنائه عن طريق الفتن والذرائع وتسعير الخلافات، و"الراعي" واحد هنا وهناك وهناك.

من هنا يبرز دور النخب العربية - إذا قررت - في التلاقي والتفكر والتباحث في إعادة جمع شمل هذه الأمة التي يراد تحويلها إلى أشلاء متناثرة.

ولا مخرج من دون إعادة تصويب البوصلة في الاتجاه الصحيح، ونحو بر الأمان. والمخرج عودة الرشد، قبل أن يأتي زمن لا ينفع فيه حتى البكاء على الأطلال.

أما في المستوى السياسي (العملي) فقد كشف الغزو الأمريكي للعراق عن جملة نواقص كبرى وتشوه في مختلف مستويات حياته السياسية. ويمكن اعتبار الخلل جوهرى في بنية

الدولة هو أكثرها وأكبرها خطورة. إذ فيه تكمن مقدمات "الغزو الخارجي". فمن المعلوم تاريخياً، إن الغزو الخارجي يبدأ داخلياً. بمعنى تراكم المقدمات والأسباب الفاعلة في مجال نخر المجتمع والأمة. وليس هناك من وحدة للأمة والمجتمع بدون الدولة. فهي أداة وضمانة الوحدة الاجتماعية والقومية. بل يمكننا القول، بأن قوة الأمة والمجتمع مقرونة بقوة الدولة، وبالعكس أيضاً. وهي وحدة متداخلة ومتراطة ترتقي إلى مصاف البديهية. إلا أن تجربة العراق والنتائج المترتبة عليها تكشف عن أن النخب السياسية والأحزاب لم ترتق بعد حتى إلى إدراك هذا المبدأ الذي اخذ يصبح من بديهيات العلم السياسي المعاصر. أما الضعف المكمل للخلل الشامل في بنية الدولة، فهو ضعف المجتمع المدني. إذ لا يمكن بناء دولة قوية وقومية بالمعنى السليم للكلمة دون مجتمع مدني يناسبها. فهو المصدر الذي يمد الدولة بقواها الاجتماعية الحية. وبدون هذه السلسلة المترابطة بين الدولة والمجتمع المدني يصبح من الصعب الحديث عن وجود وتأثير ثقافة وطنية وقومية قادرة على توحيد القوى الاجتماعية وقت الشدائد والدفاع عن النفس. ولعل أحداث العراق وسقوط بغداد يكشف أولاً وقبل كل شيء عن انفرط حلقات هذه السلسلة الضرورية. وهو انفرط يشير بدوره إلى خلل جوهري آخر ألا وهو تشوه الرؤية الاجتماعية والأخلاقية عند النخب السياسية والمجتمع، عند السلطة والمعارضة. وذلك لأن التشوه العام في بنية الدولة والسلطة والثقافة يؤدي إلى تشوه الرؤية السياسية ومن ثم جعل الجميع فريسة سهلة للقوى الأجنبية. وهو تشوه يستتبعه بالضرورة تصدع الفكرة الوطنية. ومن ثم الهبوط بها إلى مستويات متدنية في الوعي الاجتماعي والسياسي. وهو هبوط عادة ما يتخذ الصيغة العرقية أو الدينية الطائفية أو الجهوية أو مخلف تركيباتها. بمعنى الرجوع إلى زمن ما قبل الدولة. مع ما يترتب على ذلك من هبوط إلى معالم ما قبل الدولة. وهو هبوط يعجز عن تقديم أية بدائل واقعية وعقلانية للمشاكل المستفحلة. على العكس انه يبدأ بتعميقها وإعادة إنتاجها بصورة مخربة. مع ما يترتب على ذلك من تخبط في الرؤية السياسية عند الأغلبية. ومن ثم تعمق مكونات الخلل وتحولها إلى أزمة منظومية يدفع المجتمع وأجياله اللاحقة، والدولة ومؤسساتها ثمنها الباهظ لعقود طويلة.

إن الأحداث المقدمة للغزو الأمريكي للعراق والنتائج المترتبة عليه، وآفاق تطور العراق والمنطقة يقع ضمن أولويات الاستفادة من هذه العبرة المريرة ضرورة :

1. القضاء على النظام التوتاليتاري (نظام الحزب الواحد والأيدولوجية الواحدة) وإرساء أسس النظام الديمقراطي السياسي والاجتماعي عبر عملية إصلاحية منظومية (شاملة) من أجل بناء مقدمات الدولة الشرعية.

2- تداول السلطة السياسية بطرق سلمية وشرعية.

3- تطوير المجتمع المدني ومؤسساته.

4- التنمية العقلانية الشاملة.

5- العدالة الاجتماعية.

وهذه الحصيلة النظرية والعلمية هي الوحيدة القادرة على مواجهة حالة الانحطاط المادي والمعنوي الذي يواجهه العالم العربي على مستوى الدولة والمجتمع والثقافة، وفي كافة مستوياته. بعبارة أخرى أن البدائل والخيارات ليست متنوعة، بل محدودة للغاية. وهي محصورة بثنائية خطرة أما الانحدار صوب الهاوية أو المرور مرة أخرى بالتجربة العراقية أو الخروج منها بطريقة تحفظ للدولة والمجتمع حريته الفعلية وتطوره المستديم. وهي حالة مرتبطة بصورة عضوية بالموقف من حقيقة الاستفادة الفعلية من عبء الغزو الأمريكي للعراق.

إشكالية الوجود العسكري لقوات الغزو

والطريق للخروج من الأزمة (قانونيا وسياسيا):

ما يميز الدولة من المنظمات الأخرى (الأشخاص المعنوية) هو تمتع الدولة بالسيادة الكاملة ككيان مستقل تماما يمارس السلطة في الداخل دون قيود غير القيود التي يضعها دستور الدولة و في اتجاه الخارج يكون حر في صياغة علاقاتها الخارجية لا تخضع لأي قيود غير قيود القانون الدولي الذي يجب أن تطبق بدورها على كل الدول على قدم المساواة. والسيادة تشمل كافة سلطات الدولة بحيث لا تنافسها سلطة أخرى داخل و خارج حدودها و إلا لأصبحت هذه الدولة دولة ناقصة السيادة. و لذلك فإن احتلال دولة ما لإقليم دولة أخرى هو في الدرجة الأولى سلبا لسيادة هذه الدولة وإخضاعها لإرادة الاحتلال و هو بمثابة استعباد شعب كامل لان الإنسان المستعبد ليس إلا إنسان مسلوب الإرادة. واحتلال دول لأراضي دول أخرى يتم إما علنا أو تحت تسميات مختلفة كتحرير شعب دولة أخرى أو إرسال قوة سلام أو تقديم الدعم من قبل قوات صديقة بناء على طلب مزعوم من دولة ما. فالاحتلال الاجلو-أمريكي للعراق مثلا تم تحت شعار تحرير العراق . ولا يكمن اعتبار تواجد قوات عسكرية لدولة ما على أراضي دولة أخرى بدون إذن مسبق من قبل حكومة شرعية لهذه الدولة إلا احتلالا لذلك فاته من النادر جدا في عالمنا اليوم بان تتواجد قوات دولة ما على أراضي دولة أخرى بدون اتفاق مسبق بينهما ما عدا بعض الاستثناءات القليلة كتواجد القوات الإسرائيلية على أراضي فلسطينية و سورية ولبنانية و

تواجد القوات الأجنبية في العراق حالياً.

ونظراً لحساسية المسألة فالدول تلجأ عادة إلى إبرام اتفاقيات دولية لتنظيم التعاون العسكري فيما بينها و إن كل وجود لقوات دولة ما على أراضي دولة أخرى تحتاج عادة إلى اتفاقيتين دوليتين على الأقل

- اتفاقية دولية تمنح الدولة المضيضة بموجبها دولة الضيف حق تواجد عسكري على أراضيها تسمى عادة باتفاقية التعاون العسكري و تنظم بصورة عامة حجم هذه القوات و مواقع تمرکزها و أهدافها و تحدد الفترة الزمنية لوجودها.

-اتفاقية دولية ثانية تنظم الوضع القانوني لهذه القوات و الهدف و راءها هو تحديد حقوق و واجبات هذه القوات كتحديد الاختصاص الجنائي على هذه القوات و حمل السلاح و دفع الضرائب و الرسوم الجمركية و إجراءات دخول و خروج أفراد هذه القوات من وإلى الدولة المضيضة.

نقطة انطلاق أي اتفاقيات من هذا النوع هي بان الدولة المضيضة تمارس كامل السيادة على أراضيها و الأفراد و الممتلكات التي تتواجد على هذه الاراضى باستثناء الحصانات التي تمنح حسب القانون الدولي لبعض الأفراد و ممتلكات دول و منظمات دولية كالحصانة الدبلوماسية مثلاً ولذلك فإن منح أفراد قوة دولة ما نوع من الحصانة على أراضي دولة أخرى هو ليس إلا استثناء من القاعدة و يجب أن يتم حسب اتفاقية دولية تتوفر فيها كافة أركان العقد كما جاء في المواد (46-53) ، لاتفاقية فيينا حول إبرام المعاهدات اى عدم سرمان الاتفاقيات التي أبرمت تحت التهديد والإكراه أو تعارض نص الاتفاقية مع القانون الدولي الاجبارى كقدسية سيادة الدول و حق تقرير مصير الشعوب

خطورة وجود القوات الأجنبية على أراضي دول أخرى هي عدم سرمان هذه الاتفاقيات في زمن الحروب و لذلك فإن الوجود العسكري الاجنبي يشكل خطراً مستمراً على سيادة الدولة المضيضة. و إن اختلاف الأديان و الثقافات و التقاليد بين الشعوب يمكن أن يؤدي إلى سوء التفاهم بين سلطات الدولة المضيضة للقوات الأجنبية و سلطات دولة الضيف لان ربما ما يكون مسموحاً به في قوانين دولة الضيف يمكن أن يكون ممنوعاً في قوانين الدولة المضيضة.

يهمنا فيما أثير أن نحدد هنا الوضع القانوني للوجود العسكري الأمريكي في العراق بعد أن أحاطت به الكثير من الغيوم والأوهام والأقاول، أن العراق يعاني من احتلال أجنبي غير مشروع، المزاعم الأمريكية الآتية من البيت الأبيض ووزارة الخارجية تؤكد في سرعة مدهشة، مؤكدين أن الوجود العسكري في العراق ليس احتلالاً وإنما أساسه دعوة من

الحكومة العراقية الشرعية المنتخبة، وفي إطار قرارات مجلس الأمن. ولا بد أن نعترف بأن المواطن العربي بل وشعوب العالم قد وقعوا في مأزق يتعلق بتحديد الوضع القانوني للقوات الأجنبية في العراق، والسبب في هذا اللبس هو أن مجلس الأمن قد تم توظيفه للمساهمة في تقديم انطباع مزلل لوضع هذه القوات؛ حيث أكد القرار 1546 نقل السيادة من القوات الأجنبية إلى الحكومة العراقية المنتخبة بنهاية شهر يونيو عام 2005م، وأطلق على هذه القوات الأجنبية وصفاً جديداً هو القوات المتحالفة مع الحكومة العراقية، غير أن مجلس الأمن كان قد ساهم بالقرار رقم 1483 الصادر في سبتمبر 2003 في هذه الصورة المغرضة؛ حيث فسرتة الولايات المتحدة وبريطانيا بأنه يضيء الشرعية على الاحتلال، وكان يجب علينا نحن المفكرين والمشتغلين بالدراسات القانونية الدولية في العالم العربي أن نجلي هذا الوهم وأن نبده، على الأقل بالنسبة للمواطن العربي، على أساس أن هناك فرقاً بين وصف الاحتلال وتنظيم وضعه وبين إسباغ الصفة الشرعية عليه، كما أنه لا يُتصور أن يعترف مجلس الأمن فيما زعمت الولايات المتحدة بالاحتلال. أما السبب الثاني في هذا اللبس فهو أن هذا القرار 1546 قد ارتبط بإطلاق ما أسماه بالعملية السياسية التي انخرط فيها العالم العربي وشجع عليها؛ أملاً في إنشاء نظام سياسي يكون بديلاً عن النظام السابق الذي أسقطته الولايات المتحدة بغزوها للعراق. ومن الواضح أن الولايات المتحدة زعمت أن غزوها مشروع؛ بناءً على عدد من الاعتبارات التي رفضها العالم والشعب الأمريكي، وأهمها أن واشنطن استخدمت القوة ضد نظام مستبد بشعبه، خطر على جيرانه والعالم، وأنها قامت نيابةً عن المجتمع الدولي بهذه المهمة المقدسة الذي باركها الربُّ وألهم بها أحد مخلصيه، وهو الرئيس بوش، الذي أكد في أكثر من مناسبة بأنه مبعوثُ العناية الإلهية، أي أن هذه المهمة المقدسة قد تقررت من جانب الرب حياً في شعب العراق الذي ابتهل إلى الله في صلواته أن يخلصه من طاغية العراق. أما الاعتبار الثاني فهو أن صدام حسين يمتلك أسلحة الدمار الشامل، وأن على الرئيس بوش أن ينقذ العالم من خطره بعملية تؤدي إلى إسقاطه؛ حتى لا يستخدم هذه الأسلحة ضد عباد الله.

الاعتبار الثالث هو أن الرئيس بوش قد بعثه الله خصيصاً لكي يحارب القاعدة والإرهاب في العراق، على افتراض أن العلاقة وثيقة بين صدام والقاعدة، ورغم أن كل هذه الاعتبارات مزللة إلا أن الرئيس بوش لا يزال حتى الآن يعتقد أنه يحارب أعداء العالم والولايات المتحدة في العراق، وأن هذه الحرب المقدسة تستمد شرعيتها من شرعية أهدافها، حتى وإن بدت للعامة من أمثالنا عدواناً صارخاً على شعب العراق وجريمةً ضد كرامته ووجوده

ووحده الوطنية والإقليمية.

والحق أن الدارس لقرارات مجلس الأمن من الناحية النصية سوف يخرج بنتائج غير قانونية، ولعل نصوص هذه القرارات كانت مقصودةً حتى تُغريَ فقهاءَ السلطة في الولايات المتحدة بأن يشيعوا في أعرق المجالات القانونية الأمريكية أن الوجود الأمريكي في العراق ليس احتلالاً وإن بدا كالاحتلال، وحتى لو صح أنه احتلالٌ فإنه يكتسب شرعيته من شرعية ونبل أهدافه، وهي إسقاط الطاغية الذي عجز شعبه عن إسقاطه، وإنشاء نظام ديمقراطي ينعم به الشعب مكافأةً من الربِّ على ما عاناه من محن، فعوضه الربُّ هذا النظام الديمقراطي نتيجةً صبره واحتسابه.

ومما شجّع الرئيس بوش على التماذي هو سكوت العالم العربي، وأن الخطاب السياسي العربي لم يختلف عن الخطاب السياسي الأمريكي، حتى فوجئ العالم العربي بأن القوات المتعددة الجنسيات ليست إلا قوات احتلالٍ دوليةً متعددة الجنسيات، وأن هذا الوصف الذي تضمنه قرار مجلس الأمن لم يغيّر في واقعها، وأن الاحتلال بطبيعته لا يمكن تصنيفه على أنه احتلالٌ حميدٌ أو احتلالٌ خبيثٌ، وأن قانون الاحتلال الحربي هو الذي يحكم كل صور الاحتلال، وأن الاحتلال بحسب تعريفه حالةٌ واقعيةٌ غيرُ مشروعةٍ مؤقتاً، وأنها تمتّ باستخدام القوة المسلحة.

وبعبارة أكثر دقة فإن موقف المتخوفين من عقد هذه الاتفاقية يتجلى بالنقاط التالية:

1- تحول العراق إلى تابع للدولة الأمريكية في جميع شؤونه السياسية والاقتصادية وحتى الاجتماعية، ونهب خيرات البلاد وموارده القومية سيما النفط بطرق ممنهجة، وتحويل الشعب إلى مجرد مستهلك للفتات الذي يقتر به عليه المستعمر الأمريكي.

2- احتمال موافقة مجلس الأمن في حال ما إذا طلب العراق رسمياً من هذا المجلس إخراجَه من البند السابع الذي لم تعد مبرراته السابقة موجودة، وفي حالة استعمال الولايات المتحدة الأمريكية لحق النقض في دحض القرار الأممي المقدم من قبل العراق فإن ذلك سيؤدي إلى إخراج الإدارة الأمريكية أمام شعبيها أولاً وقبل شعوب العالم الأخرى، لأن الحجة الأمريكية التي دأبت تقول أن وجود القوات الأمريكية في العراق هو بطلب ملح من قبل قيادات هذا البلد لم يعد لها أي سند موضوعي... وقد لاحظ العالم بأسره المظاهرات الحاشدة التي انطلقت من أمريكا نفسها منددة باحتلال العراق من قبل الجيش الأمريكي لمناسبة الذكرى الخامسة لبدية الحرب في العراق عام 2003.

3- إن هذه الاتفاقية تشرع لعملية استمرار الاحتلال الأمريكي للعراق إلى ما لا نهاية. وأما الأطراف التي لا تجد في الوجود الأمريكي غصاصةً أو يكن البعض منها في نفسه

شعورا بالعرفان للطرف الأمريكي فقد كان لها موقف ودي بشكل عام فيما يخص السعي لإبرامها بشكل ونوع وحجم استراتيجي بعيد المدى.. ونستطيع أن نجمل الرأي الموافق مبدئيا على ضرورة عقد مثل هذه الاتفاقية بالنقاط التالية:

- 1- إن إقرار مثل هذه الاتفاقية سيمكن الدولة العراقية من الخروج من اسر الميثاق السابع للأمم المتحدة والذي أصبح العراق بموجبه دولة تحت الوصاية العالمية.
- 2- الاتفاقية ستنظم عمل القوات متعددة الجنسيات في داخل البلاد بما يضمن احترام حقوق السكان وخضوع هذه القوات إلى لوائح وأنظمة القضاء العراقي في حال ما إذا حدث خرق من قبلها لتلك اللوائح والأنظمة, الأمر الذي لا تستجيب له هذه القوات حاليا.
- 3- ضمان عدم تجاوز الدول المحيطة بالعراق على سيادة هذا البلد لأنه سيتحول بشكل أو بآخر إلى محمية أمريكية على غرار ما هو موجود في دول خليجية كالكويت أو دول آسيوية مثل كوريا الجنوبية وغيرها والمعروف أن أمريكا ترتبط باتفاقيات من هذا النوع بدول عديدة في العالم يحددها البعض بـ(115) اتفاقية.

بين الآراء المذكورة تبقى شريحة كبيرة من المواطنين لا تفقه شيئا مما قد يحدث أو أنها في أحسن الأحوال لا تملك تصورا مستقلا حول هذه الاتفاقية يقودها سلفا إلى توقع النتائج المحتملة والتداعيات التي قد ترافق العمل بها أو ببعض بنودها, وكما هو ملاحظ فإن عمليتي الرفض أو التأييد بالمطلق تفتقران إلى الموضوعية في الطرح, ذلك أن الاتفاقية لكي يتم الانتهاء منها لا بد أن تمر بمراحل كثيرة في الحكومة والبرلمان ومجلس الرئاسة فضلا عن الشعب الذي ينبغي له عاجلا أو آجلا أن يقول كلمته في موضوع خطير كهذا , هذا من جانب ومن جانب آخر فلا بد من معرفة وجهة النظر الأمريكية بصورة مفصلة سواء منها الشعبية والرسمية وعدم الاكتفاء يدلي بها ما بين الحين والآخر مسؤولون أمريكيون سواء كانوا مدنيين أو عسكريين ليتسنى الوقوف عمليا على نسبة الحظوظ الحسنة والسيئة التي تحيط بالاتفاقية المذكورة والتي قد تنتهي بها إلى احد المصيرين المنتظرين والمقصود هنا النقص والإبرام بطبيعة الحال.

ومن اجل تحقيق غاية بهذا الحجم فلا بد من بيان الأمور التالية كحد أدنى في اي اتفاقية عسكرية عراقية مع أمريكا وهذه الأمور سوف توفق ما بين الاتجاهين الراض والممتن لهذه القوات وتحفظ العراق دون خرق للسيادة أو انتقاص لها وهي على النحو الاتي :

- 1 - لا بد ن تحديد مدة زمنية قصيرة بطلب من العراق وليس بقاء هذه القوات لأمد طويل حيث أنها تواجه كراهية واسعة من قبل الأكثرية الساحقة للشعب العراقي.

- 2 – على القوات الأجنبية أن تحترم القوانين و الأعراف و التقاليد السائدة في العراق و تستفيد من الممتلكات العامة بمسؤولية. لا يجوز لهذه القوات التدخل في الشؤون العراقية باى شكل من الأشكال.
 - 3 – لا تتمتع القوات الأجنبية في العراق بأى امتيازات مقابل المواطنين العراقيين كأولوية في استعمال الطرق و الاستفادة من الخدمات الأساسية.
 - 4 – يجب أن يكون من الممكن إنهاء العمل بالاتفاقية من طرف واحد و بعد شهر واحد من إعلام الطرف الآخر بقرار الإنهاء، كما أنه يجب أن تكون القوات الأجنبية والى حين استكمال انسحابها تخضع لسيادة عراقية كاملة، ويجب أن تمارس السلطات العراقية الاختصاص الجنائي على أفراد القوات الأجنبية خارج قواعدها و داخل قواعدها في حالة خرقها للقوانين العراقية.
 - 5 – لا يجوز للقوات الأجنبية في العراق أن تستعمل سلاحها إلا في الحالة القصوى ولا يجوز لهذه القوات استعمال الاراضى العراقية للاعتداء على دول الجوار أو دول أخرى.
 - 6 – يتم تحديد مواقع تواجد هذه القوات في أماكن غير مأهولة بالسكان كالمناطق الصحراوية نظرا لوجود حساسيات بين هذه القوات و الشعب العراقي و لضمان حمايتهم من هجمات الجماعات مسلحة.
 - 7 – يحق للسلطات العراقية اعتقال أفراد القوات الأجنبية في العراق و تقديمهم إلى المحاكمة في حالة خرقهم للقوانين العراقية.
 - 8 – تسلم القوات الأجنبية كافة المسجونين لديها من غير أفراد قواتها إلى السلطات العراقية.
 - 9 – لا يجوز لاي عراقي أو غير عراقي ما عدا أفراد هذه القوات العمل داخل هذه القواعد إلا بإذن مسبق من السلطات العراقية.
 - 10 – شرطة البيئة العراقية تمارس نشاطاتها داخل هذه القواعد لضمان سلامة استعمالها وعدم تشكيلها خطرا على صحة العراقيين.
- هذه هي شروط يجب توفرها في أي اتفاقية عسكرية مع أمريكا أو غيرها في العراق وإلا فسيعود القرار للشعب و الشعب لا يرحم بمن يهينه وتاريخ الشعوب من فيتنام إلى فلسطين وإلى لبنان خير شاهد على ذلك .
- وفى النهاية فيجب أن ندرك جميعا أننا نهدف إلى أن نصل إلى عراق جديد ديمقراطي متجانس . السلطة فيه للشعب وليست لطائفة أو لحزب أو جماعة أو محتل غاصب ، وجزء رئيس من مستقبل هذه الدولة الجديدة المنشودة أن تكون آمنة الجوار متعاونة ومتفاعلة مع

جوارها من اجل خير شعبيها والشعوب المحيطة وان تحمل رسالة الخير والعدل والحرية إلى العالم اجمع .

تعريف بالأستاذ / محمود جابر

كاتب وباحث مصري ، خبير في الشؤون العربية .

حاصل على درجة الماجستير في العلوم السياسية من جامعة الزقازيق – مصر

عضو باللجنة العربية لمساندة المقاومة الإسلامية

صدر له العديد من المؤلفات منها : انه حزب الله – العدوان الاسرائيلي على لبنان (الحرب

التاسعة) تموز 2006 – الإخوان المسلمون يقاتلون إمامهم – السيد موسى الصدر (ثائر

من أجل الإنسان) – عدة ابحاث منشورة عن الدولة الفاطمية

بالإضافة إلى العديد من الأبحاث المنشورة والمقالات المختلفة في الصحف المصرية

والعربية .